



والسؤال الأهم، الذي يلخص كل ما سبق هو من الذي سيشتري؟ الكاظمي نفسه سبعلن، الآن أو بعد حين، أفلاس الدولة العراقية، بعد أن أوصل، هو ومن قبله: إبراهيم الجعفري ونوري المالكي وحيدر العبادي وعادل عبدالمهدي البلاد إلى شفير الهاوية، فبعد أن جفت مدخرات الدولة التقديبة استحدث الكاظمي صفحة الأصول الثابتة للدولة العراقية (العقارات) لتواصل الورشات مهمتها حتى جفاف الضروع وإبادة الإنسان العراقي الأخير. والكاظمي نفسه سبعلن، الآن أو بعد حين، أفلاس الدولة العراقية، بعد أن أوصل، هو ومن قبله: إبراهيم الجعفري ونوري المالكي وحيدر العبادي وعادل عبدالمهدي البلاد إلى شفير الهاوية، فبعد أن جفت مدخرات الدولة التقديبة استحدث الكاظمي صفحة الأصول الثابتة للدولة العراقية (العقارات) لتواصل الورشات مهمتها حتى جفاف الضروع وإبادة الإنسان العراقي الأخير. والسؤال الأهم، الذي يلخص كل ما سبق هو من الذي سيشتري؟

ومن دون ضريبة المبيعات المفروضة على المواطنين؛ مشيرة إلى أن هذه الديون كخيلة بحل الأزمة المالية وتوفير الإيرادات النفطية من دون اللجوء إلى الاقتراض. وفي التفاصيل فإن في ذمة شركة آسيا سيل 2.8 تريليون دينار (958 مليون دولار)، وشركة الأثير 2.964 تريليون دينار (910 مليون دولار)، وشركة كورك الكردية 735.136 مليار دينار (223.540 مليون دولار). إن الحكومة السادسة تواصل النهج نفسه، الذي بدأت الحكومات السابقة لها وشاعت، هذه المرة، أن تباع ما لم يسعف الوقت للمالكي ببيع بصورة الإعلان الفاضح. ويتهم العراقيون رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بأنه يحاول أن يلعب دور النزيه، وهو الذي كشف عن سوءته، منذ الأسبوع الأول لولايته الكارثونية حين انتهج الطريق نفسه لسابقه من رؤساء الحكومات الخمس، بل زاده فسادا وتفريطا بحقوق العراق، حيث دخل "ورشة أعداء العراق المتحدة" لصاحبها "أحزاب وميليشيات عام الفيل"؛ وهي ماركه مسجلة بدأت نشاطها التخريبية، بعد التاسع من أبريل 2003 لتفتك ما فات زملاء الكاظمي، مما بقي من ثروات العراق ومدخراته.

التي تستولي عليها الأحزاب المنتفذة والزعامات السياسية يبلغ 600 ألف عقار تابعة للدولة، موزعة في عموم المدن والمحافظات العراقية، وأن هذه العقارات مستغلة جميعها إما من قبل جهات حكومية وإما مستأجرة من كيانات سياسية وإما متجاوز عليها من قبل جهات حزبية أو مواطنين. إن 60 في المئة من عقارات الدولة مستغلة بصفة غير أصلية ولا قانونية ومن دون عقود، أي يزيد عددها على 300 ألف عقار تابعة لعقارات الدولة، كما يؤكد الأسدي، ويضيف أن "40 في المئة من عقارات الدولة مستغلة، بنحو أصولي وقانوني لكن نسبة كبيرة منها إيجاراتها لم ترق إلى مستوى الإيجارات الموجودة في السوق، وأن إيراداتها السنوية لا تتعدى 500 مليار دينار عراقي. وأن الكثير من عقارات الدولة تم التلاعب بوثائقها وبيعتها إلى أشخاص بطرق غير قانونية في الحقب السابقة، كما لا استرجاعها يتطلب إقامة دعاوى قضائية ضد هذه الجهات أو الشخصيات". الإجراء الآخر، الذي يخص تمديد العقود لشركات الهاتف النقال وعليها ديون أكثر من 10 تريليون دينار، فإن وسائل التواصل الاجتماعي عرضت هذه الديون بتفاصيل وجدائل جاءت في كتاب لهيئة الإعلام والاتصالات

العراق للبيع.. وهلم جرا

مليون ونصف المليون دولار في اليوم الواحد. وشدد كاتب عراقي على أن الكاظمي "صنف نفسه بحجم الحبتان الأخرى، التي أوصلت البلاد إلى حافة الإفلاس وأنه ضمن الفاسدين والمفسدين، إذ قَدِمَ منذ توليه منصبه، أدلة كافية على سوء نواياه وعلى سلوكه وتعامله مع الأحزاب وميليشياتها الإرهابية".

العراقيون يتهمون الكاظمي بأنه يحاول أن يلعب دور النزيه وهو الذي كشف عن سوءته منذ الأسبوع الأول لولايته حين انتهج الطريق نفسه لسابقه من رؤساء الحكومات الخمس بل زاده فسادا

الغريب في الأمر، أن دائرة عقارات الدولة التابعة لوزارة المالية أكدت، الإثنين 9 نوفمبر 2020، في إيضاحها الطويل جدا، أن الأمر الوزاري المتضمن منح الصلاحيات للمدير العام يأتي لغرض تسريع إكمال المعاملات المتراكمة وقطع الطريق على المفسدين، زاعما تشكيل لجنة لجرد العقارات في الداخل والخارج، ومعلنا تشكيل فريق لإعداد خطة استراتيجية شاملة للحفاظ على عقارات الدولة وإدارتها والتصرف بها بالنحو الأمثل. الكاتب العراقي إياد السماوي سال الكاظمي، في مقال تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي، عما إذا كانت هذه الإجراءات تأتي ضمن "الورقة البيضاء"، التي وعد بها الشعب العراقي، أم أن هنالك أوراقا أخرى يريد تنفيذها، قبل إقالته من منصبه ومغادرته العراق؟ متسائلا "هل تعتقد أن، الذي جاء بك رئيسا للوزراء، بعد أن خدع فطاحلنا

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

إجراءات اتخذتها حكومة الكاظمي، خلال الأسبوعين الماضيين، أصابا الشارع العراقي بصدمة شديدة وذهول كبير، الأول هو الأمر الوزاري رقم 2260، الذي أصدره وزير المالية علي عبدالأمير علاوي في الخامس من نوفمبر الحالي، والذي حوّل بموجبه مدير عام دائرة عقارات الدولة صلاحيات واسعة تكفي لبيع الدولة العراقية برمتها بالتجزئة، والانتفاض على ما تبقى من عقارات وممتلكات الدولة التي لم تنته حتى اللحظة، والثاني تمديد العقود لشركات الهاتف النقال، مع أن بذمتها ديونا تصل إلى أكثر من 10 تريليون دينار لم تسدها بعد. اشتعلت وسائل التواصل بالهجوم على الإجراءات المذكورين، ووصف كتاب عراقيين إجراء الأول بأنه تضمن تسع صلاحيات حوّلها لوزير المالية علي عبدالأمير علاوي، لم يمنحها مسؤول حكومي في الدولة من قبل قط، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى هذه اللحظة. واضطرت وزارة المالية إلى إصدار إيضاح طويل جدا لتسوية القرار الوزاري، كان أطول توضيح رسمي في تاريخ وزارات في العالم، ربما، لكن كتابا عراقيين وصفوا الإيضاح بأنه ثقب ذرائعي صغير قد يقضي إلى كهف مظلم كعادة رؤساء الحكومات، التي تعاقبت على العراق، منذ سنة 2003. أجمع العراقيون، في تعليقاتهم على الإجراءات، بانها في وجه من وجوه الموجات المتتالية في إحداث التخريب المتعمد والإجهاز على ما تبقى من مقتنيات الدولة، التي حوّلها رؤساء الحكومات الست المتعاقبة إلى حطام. بالإجراءات، التي يتخذها الكاظمي، الآن، فإنه يصنف حكومته ضمن مسلسل الإجهاز على العراق، في وقت كشفت تقارير، من قلب المستوطنة الخضراء، أن ثغرات الكاظمي وحده تبلغ أكثر من

قطر ووهم السيطرة على ليبيا

على تغيير موقف الرئيس الأميركي المنتخب بالاعتماد على اللوبيات المنتفذة ووسائل الإعلام ومراكز الدراسات وبعض الأجهزة داخل الدول العميقة، مما يمكن إنجاسها برائحة الغاز ولون الدولار. إلى حين بسط نفوذهم على كامل البلاد، وإما فتحلهم والدفع بهم إلى الربع الأول من الفوضى، وذلك بالتعاون مع الجانب التركي الذي يوافق على هدف العيب بلبيبا إلى حين إخضاعها لمشروعها التوسعي الإخواني في شمال أفريقيا. ولا يخفى على المراقبين أن الإسلام السياسي عاد بعد فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة، ليراهن من جديد على موجة ثانية مما يسمى بالربيع العربي، معتقدا أن مشكلته كانت مع ترامب الذي خسر الرهان على الحصول على عهدة ثانية، وأن الديمقراطيين العائدين إلى البيت الأبيض سينسجون على منوال أوباما وهيلاري كلينتون اللذين تحالفا مع الإخوان والقاعدة لبث الفوضى والخراب في المنطقة العربية، والدفع نحو صراع دموي لا تزال ارتداداته إلى اليوم واضحة للعيان وخاصة في اليمن وليبيا وسوريا.

موضوع ليبيا مهم بالنسبة إلى قطر ويمثل لها رهانا لا تنازل عنه فلذلك لن تسمح لليبيين بالتوصل إلى حل فعلي على الأرض لا يعطيها قوة النفوذ والتسيير من وراء الستار أو من أمامه

لا أحد ينكر أن قطر حققت خلال العقدين الماضي الكثير من الإخفاقات سببها المعارضة التركية، إلا أن القطريين غير مهتمين بذلك، وهم يحسبون أن لديهم من خيوط اللعبة ما سيساعد

والاستثمارات، ومن قدرتها على ربط علاقات شخصية مع مسؤولين فاعلين كتلك التي فضحها كتاب فرنسيون، أن تؤثر في القرار الدولي، وأن تجد دائما من يحميها من تبعات تورطها في دعم الإرهاب وتمويل الجماعات المسلحة والتحالف مع قوى الشر، وفي مقدمتها إيران وتركيا، ومن تبنيها خطاب الكراهية والتحريض ضد الدول الأخرى. تحاول قطر وتركيا حاليا الانقلاب على أي تفاهات جديدة قد تشهدها ليبيا، حيث أن السلام داخل هذا البلد، لا يكون مقبولا لديهما إلا إذا حصنت مصالحهما بتحسين الميليشيات والجماعات الإرهابية وتمكين الإخوان من مفاصل الدولة، واستبعاد قيادة الجيش من أي دور مستقبلي، والتقدم نحو الشرق للاقتراب من الحدود مع مصر التي لا تزال بالنسبة إليهما عقدة العقد، منذ أن أطاح شعبها بحكم المرشد في الثالث من يوليو 2013، وهما يجدان عوناً غير معلن من شريكتهما الثالثة إيران التي تهدف بدورها إلى تكريس نظام في ليبيا ليس مهما أن يكون حليفا لها، وإنما المهم أن يكون معاديا للسعودية والإمارات، وبالتالي لمصر، خصوصا

وإن الدول الثلاث لا ترى في ليبيا مجرد مساحة واسعة وثروة ضخمة، وإنما هي بالأساس بوابة نحو العمق الأفريقي، وامتداد رهيب على ضفة المتوسط يمكن أن تجد من خلاله منطلقا للتأثير على السياسات الأوروبية، وهو ما ينضج حاليا على الأقل من خلال مواقف مالطا وإيطاليا. ليس خافيا أن قطر لم تتعلم من دروس الأملس القريب، ولم تثب إلى رشدها، وهي مستمرة بكل اندفاع في قيادة حربيها من أجل تحقيق طموحات الإسلام السياسي وخاصة من حيث الدفع بباردوغان إلى وهم الخلافة بالسعي إلى استعادتها، ولو رمزيا، في الذكرى المنوية لتفكيك الدولة العثمانية التي توافق العام 2023، وهي فكرة تجد هوى لدى الإخوان وحلفائهم ويراد لها أن تروج في مستويات الإسلام الشعبي عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي وكذلك من خلال المساجد والمؤسسات التربوية المغلفة في الدول المخترقة، وعبر تشبيك الجماعات الإخوانية في الدول المتجاورة، كما هو الشأن بالنسبة إلى ليبيا وجاراتها تونس والجزائر ودول الصحراء الكبرى.

يبقى موضوع ليبيا مهما بالنسبة إلى قطر، بل ويمثل لها رهانا لا يمكن التنازل عنه، فلذلك لن تسمح لليبيين بالتوصل إلى حل فعلي على الأرض لا يعطيها قوة النفوذ والتأثير والتسيير من وراء الستار أو من أمامه، ويدرك أهل القرار في طرابلس أن دخول تركيا إلى بلادهم كان بإيعاز وتمويل قطريين، ودعم مباشر من ترامب الذي استبشر الإخوان بسقوطه. تكريم وزير الدفاع المفوض بحكومة الوفاق صلاح الدين النمرش قبل أيام للضابط القطري حمد بن فطيس المري، الذي رفع علم بلاده فوق باب العزيزية تحت تكبيرات عبدالحميد بالحاج ومهدي الحارثي، لم يكن وليد صدفة، وإنما هو من باب الإحياء بان قطر كان لها دور مهم في إسقاط نظام القذافي، وهي اليوم مستعدة للاستمرار فيه، إلى أن تتحقق دولة الإخوان في ليبيا كواحدة من أحجحة الخلافة الوهمية التي يتم الترويج لها على نطاق واسع.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

يقطع النظر عما توصل إليه ملتقى الحوار الليبي بمنتهج قمرة شمالي العاصمة التونسية، فإن الأوضاع قابلة للانفجار في أي حين، وذلك لأسباب عدة، أهمها على الإطلاق التدخل التركي القطري الذي ارتفعت وتيرته خلال الأيام الماضية، سواء من خلال بدء الاستعدادات الأمنية في طرابلس لاستقبال اردوغان الذي يريد لزيارته إليها وإلى مدينة مصراتة، أن تكون زيارة استعراضية، يؤكد من خلالها أنه صاحب موقع في غرب ليبيا، وصاحب دور لا ينوي التراجع عنه، وصاحب مشروع يريد أن يستمر فيه إلى ما لا نهاية. تزامن ذلك مع إعلان أركان نظامه وكبار حلفائه الليبيين، بان لا مجال للساس بالانقلابات المجرمة بين انقرة وحكومة الوفاق، ونية لمغادرة القوات التركية وجحافل المرتزقة للأراضي الليبية، أو من خلال جز النظام القطري لسلطات طرابلس نحو إبرام اتفاقية أمنية سرعان ما أوردت خلال أسبوع باتفاقية عسكرية، وذلك في استباق لتنازع ملتقى تونس، وفي محاولة لتثبيت التحالف الحاصل بين الدوحة وجزء من ليبيا بما يعنيه من خدمة مباشرة لقوى الإسلام السياسي وخاصة جماعة الإخوان ومن يدور في فلكها من المسؤولين الانتهازيين الذين يرون في قطر وتركيا غطاء لطموحاتهم وضمانا لاستمرارهم في التلاعب بصحير البلد، الذي لا يزال يفن منذ تسع سنوات تحت وطأة ما سمي بالربيع العربي. والدور القطري يتناور على عدة أصدمة وعبر اتجاهات مختلفة، فقد استقبلت الدوحة خلال أيام قليلة وزير الدفاع الليبي المفوض بحكومة الوفاق ووزير الدفاع الإيطالي، وجمعت بينهما في جلسة عمل، ثم الرئيس التونسي قيس سعيد، وقبل ذلك رئيس النيجر محمد بوسوفو، إضافة إلى التشنيق المباشر مع أغلب دول الجوار الليبي، في إشارة إلى رغبة القطريين في إعادة خلط الأوراق، وهم أمام فرضيتين، إما سيطرة



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk